

المدخل إلى علم البيان بين عبد القاهر والمتأخرين إعداد الدكتور/ فتحي عبدالقادر فريد

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان والصلاة والسلام على المصح
العرب سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اتبعه .

وبعد

فإن مقدمة علم البيان ، أو مبحث : الدلالات عند المتأخرين من
علماء البلاغة كان من أبرز المباحث التي استشهد بها جمهور من
النقاد على عقم بلاغة المتأخرين وجمودها ، وعلى الرغم من ذلك فإنه
ما ينفك مدخلا لكثير من دارسى العربية وبلاغتها إلى علم البيان ،
مما دفعني إلى التوجه لدراسته ، والوقوف على منزلته من البلاغة :
أهو أصيل يجب أن يبقى أم دخیل يجب أن يعزل ويستبعد ؟ وذلك
من خلال هذا البحث الذي يشتمل على :

مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

فتبرز المقدمة الهدف الذي أعد له البحث .

ويوضح التمهيد : معنى البيان في اللغة والبلاغة ، وموقف

علماء البلاغة والنقد المعاصرين من : مبحث الدلالات .

ويوضح الفصل الأول : السام الدلالات ، وعزلتها من البلاغة .

ويناقش الفصل الثاني : قضية الدلالة الوضعية بين : عبد القاهر
والتأخرين .

ويناقش الفصل الثالث : منزلة التشبيه من البيان بين :

عبد القاهر والتأخرين .

وتبرز الخاتمة : أهم النتائج المستخلصة من البحث .

« وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب »

البيان في اللغة والبلاغة :

يراد بالبيان في اللغة : الوضوح والظهور : ففي لسان العرب :
 بان الشيء : اتضح فهو بين . واستبان الشيء : ظهر . والبيان : النصاحة
 واللسن . وكلام بين : فصيح . وفلان بين من فلان أي : أفسح منه
 وأوضح كلاماً . ورجل بين : فصيح . والجمع : أبيان . البيان : اظهار
 المقصود بأبلغ لفظ . وهو من حسن الفهم وذكاء القلب مع اللسن . وأصله
 الكشف والظهور (١) .

وقد وردت كلمة البيان في أكثر من موطن من آيات القرآن الكريم
 من ذلك قوله تعالى : « الرحمن . علم القرمز . خلق الانسان . علمه
 البيان » (٢) . وقد قسر الزمخشري البيان هنا بأنه : المنطق الفصيح المعرب
 الذي يتميز به الانسان عن سائر الحيوان (٣) . وقوله تعالى أيضا في سورة
 القيامة : « ثم ان علينا بيانه » (٤) ويفسرهما الزمخشري كذلك بالتوضيح
 والاطهار اذا خفى على الرسول صلى الله عليه وسلم شيء من معاني
 القرآن (٥) .

اما في البلاغة ومنذ بدأ التأليف فيها الى الآن فان كلمة البيان قد
 فسرت تفسيران كل منهما فيه معناها اللغوي السابق أي : الوضوح
 والظهور .

التفسير الأول : الاقتناع بالحجة الواضحة . والافهام بالدليل الظاهر
 والبيان بهذا التفسير مرادف للبلاغة (٦) - وقد ورد بهذا المعنى في قول
 الرسول صلى الله عليه وسلم : « ان من البيان لسحرا » وان من السحر
 لعكمة . ويوضح ابن الأثير في النهاية المراد منه بقوله : « ان الرجل يكون
 عليه الحق وهو أقوم بحجته من خصمه فيقلب الحق ببيانه الى نفسه . لأن
 معنى السحر قلب الشيء في عين الانسان . وليس بثقل الأعيان . ألا ترى
 ان البليغ يمدح انسانا حتى يصرف قلوب السامعين الى حبه . ثم يذمه حتى
 يصرفها الى بغضه » (٧) .

واستخدم عدد من علماء البلاغة والأدب متقدمين ومتأخرين ومناصريين
 البيان بمعنى البلاغة السابق .

فمن المتقدمين : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ المتوفي سنة ٢٥٥هـ
 فقد جعل « البيان » عنوانا لكتابه : « البيان والتبيين » وقال في هذا

الكتاب يفسر البيان تفسيراً لا يختلف عن تفسير البلاغة من ناحية المفسرون « والبيان : اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك العجاب دون الضمير ، حتى يقضي السامع الى حقيقته ويهجم على محصله كأنما ما كان ذلك البيان ، ومن أي جنس كان الدليل ، لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والافهام ، فبأي شيء بلغت الافهام وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع » (٨) .

كذلك من علماء البلاغة المتقدمين الذين أطلقوا البيان على البلاغة « عبد القاهر الجرجاني » المتوفي سنة ٤٧١ أو سنة ٤٧٤هـ في كل من كتابيه : دلائل الاعجاز ، وأسرار البلاغة فتحدث في كل منهما عن البلاغة بصورة عامة ، ولم يفرده الأول لنظرية المعاني ، ولا الثاني لنظرية البيان كما يرى ذلك بعض المعاصرين (٩) ، إذ ناقش عبد القاهر في دلائل الاعجاز دروساً من المعاني والبيان والبدیع ، وفي أسرار البلاغة دروساً من البديع والبيان ، فضلاً عن أنه كان معنياً في كل من الكتابين بتوضيح أسرار النظم أو البلاغة ولم يكن تقسيم البلاغة الى معان وبيان وبدیع قد لاح بعد (١٠) .

يؤكد ذلك غير ما سبق أنه في مطلع « دلائل الاعجاز » الذي يرون أنه في علم المعاني يتحدث عن البيان بمعنى البلاغة فيقول : « ثم انك لا ترى علماً هو أرسخ أصلاً ، وأسبق قرعاً ، وأجلى جنى ، وأعذب مورداً ، وأكرم نتاجاً ، وأنور مرآة من علم البيان الذي لولاه لم تر لساناً يحوك الوشى ، ويصوغ الحمل ، ويلفظ الدر ، ويلقث السحر ، ويقري الشهد ، ويربك بدائع من الزهر » (١١) .

وقد صرح بعد ذلك بصفحات مرادفة كلمة « البيان » للفصاحة والبراعة فقال : « ولم أزل منذ خدمت المعلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبيان والبراعة ، وفي بيان المفرد من هذه العبارات وتغير المراد بها » (١٢) .

أجل لم تكن تلك الألقاب أخذت الطريق الى التحديد بعد كما رأينا عند « عبد القاهر » وأيضاً عند « ابن سنان الشافعي » المتوفي سنة ٤٦٦هـ المعاصر لعبد القاهر الذي جعل عنوان كتابه : سر الفصاحة - فمن تجاوز الحد أن يقال : أن كتاب « دلائل الاعجاز » في علم المعاني وإن « أسرار البلاغة » في علم البيان .

ولم تنق على كلمتي : « المعاني » و « البيان » مقترنتين إلا بعد ذلك بما يقرب من قرن من الزمان عند الزمخشري المتوفي سنة ٥٢٨هـ في مطلع الكشاف حيث يقول : « ثم أن أملا العلوم بما ينسر القرائح ، (١٣) وأنهضها بما يبهج الأبواب القوارح (١٤) من هراتب نكت يطلع سلكها ، ومستودعات أسرار يدق سلكها (١٥) ، علم التفسير الذي لا يتم لتساميه ، واجاعة النظر فيه كل ذي علم ، كما ذكر الجاحظ في كتاب نظم القرآن ، فالفقيه وإن برز على الأقران (١٦) في علم الفتاوى والأحكام ، والمتكلم وإن بر أهل الدنيا في صناعة الكلام ، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القرية (١٧) أحفظ ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ ، والنحوي وإن كان أنحى (١٨) من سيبويه ، واللغوي وإن ملك اللغات بقوة لحييه (١٩) ، لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق ، ولا يfokus على شيء من تلك العقائق ، إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن ، وهما علم المعاني وعلم البيان » .

ومن البلاغيين المتأخرين الذين استعملوا « البيان » بمعنى البلاغة خيام الدين بن الأثير الجزي (٢٠) في كتابه : « المنهل السائر في أدب الكتائب والشايع » ، الذي جاءت مباحثه في مقدمة ومقالتين فتصديت في المقدمة عن أصول علم البيان - مريداً به البلاغة وفي المقالتين عن فروعه من الصناعات : اللفظية والمعنوية .

وجعل القاضي « التنوخي » المتوفي سنة ٧٤٩هـ « البيان » عنواناً لكتابه : « الأقصى القريب في علم البيان » (٢١) واستعمله كذلك « ابن الزمكاني » عنواناً لكتابه : « الثبيان في علم البيان المطلع على أعيان القرآن » (٢٢) .

ومن علماء البلاغة والأدب المعاصرين الذين أرادوا بالبيان البلاغة وجملوه مرادفاً لها الدكتور : بدوي طيابة جملة عنواناً لكتابه : « البيان العربي » (٢٣) والدكتورة : عائشة عبد الرحمن [بنت الشاطئ] في كتابها : « الأعيان البياني للقرآن الكريم » (٢٤) وهكذا نرى أن هذا المعنى العام للبيان وهو جملة مرادفاً للبلاغة قد تشمل في جميع أطوار التأليف البلاغي : قديمه ومتأخره ومحدثه .

أما التفسير الثاني للبيان فإنه يختص بجانب من جوانب البلاغة ، ويتقيد بفنون محددة من فنونها المتعددة وقد عرفنا أن يوارد هذا التفسير المحدد لاحق أول ما لاحق على يد الزمخشري حيثما استهل كتابه بالتثنية

الى أهمية تحصيل علمي المعاني والبيان لمن تتوق نفسه الى معرفة ما تضمنته
آيات الذكر الحكيم من أسرار يندى مسلكها .

وتعده مدلول هذه الكلمة بعد ذلك تعديدا نهائيا ظل يلازمها ،
وماتزال تعرف به حتى الآن وذلك على يد أبي يعقوب السكاكي المتوفي
سنة ٦٢٦ هـ عندما حصر في القسم الثالث من كتابه : مفتاح العلوم ،
البلاغة في علمي : المعاني والبيان وما بينهما من وجوه مخصوصة يصار
اليها لتصحيح الكلام وهي المعينات البديعية : اللفظية والمعنوية - وحذر
السكاكي كما فعل الزمخشري من قبله من الاقدام على تفسير القرآن الكريم
قبل اتقان هذين العلمين ، وبدأ السكاكي دراسته بعلم المعاني ، ثم بالبيان
لتفرعه من المعاني ، وختم دراسته بالمعينات البديعية .

وعرف السكاكي علم المعاني بأنه : تتبع خواص تراكيب الكلام في
الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها من
الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره (٢٥) .

وعرف علم البيان بأنه : معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة
بالزيادة في وضوح الدلالة عليه ، وبالتقصان ليحترز بالوقوف على ذلك من
الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه (٢٦) .

وبذلك يعد السكاكي البادئ الحقيقي لتقسيم البلاغة ، والمحدد
لمصطلحاتها على النحو السابق ، ثم أتم تقسيمه وأكمل تعديده ، بدر الدين
ابن مالك ، المتوفي سنة ٦٨٦ هـ الذي جعل المعينات البديعية علما مستقلا
لتصبح علوم البلاغة ثلاثة وذلك في كتابه المصباح في علوم : المعاني والبيان
والبدیع (٢٧) ومضى في اثره كل من جاء بعده على ذلك التقسيم والتعديد
بدوا بصاحب : التلخيص والايضاح [الخطيب القزويني] (٢٨) ومرورا
بشراح التلخيص ، وانتهاء بالمعصر المعاصر .

وعلى الرغم من تميز منهج السكاكي في تناول البلاغة عن مناهج من
سبقه من حيث : التقسيم والخطب والتحديد وما لذلك المنهج من بعض
الافادة الا أن الناقدين له لا يحصون عددا ، ولعل مبحث الدلالات يعد
من أوضح الأبحاث التي استشهد بها كثرة من البلاغيين والناقد على علم
هذا المنهج وجموده وشدة خطورته على البلاغة والأدب وبالحق ضرره على
الملكات والأذواق (٢٩) ، بل رأينا أحد علماء البلاغة المعاصرين يجعله علما

غير مشروع لا ينبغي الايقام عليه بقوله : « المقياس الصحيح للبلاغة يرفض أن تكون أنواع الدلالة بسبب من علم البيان ، فالسفيل لا يرمي الى درجة الاصيل ، ولا يغنى أن مبحث الدلالة والصاقه بالبيان كان نتيجة لمسل غير مشروع اقترفه السكاكي في مقتضاه دلالته على فساد الذوق البلاغي واخلاسه ، ومن هنا انحرفت الملكات البلاغية عن النهج العربي وسارت في الطريق التي ابتدعتها السكاكي مؤثرة الابهر والأشواك على الشهد والورود ، متخذة من الألفاظ صناعة ، ومن الجدل بضاعة ، وكانت الأساليب العربية هي الضحية ، إذ أصبحت تقاس بحدود المطلق ورسومه ، وتضيق في زحام المصطلحات الفلسفية الغربية عنها » (٣٠) .

وحيث ورد لفظ « الدلالة » في تعريف السكاكي السابق لعلم البيان رأينا يستعمل حديثه من علم البيان وقيل أن يغوص في بحث مسائله بالكلام على أنواع الدلالات وعلاقتها بعلم البيان ، وجاء من بعده فأطالوا الوقوف عند أقسام الدلالات ، وتعريف كل منها ، وسبب تسميته بما سمي به - وماله منها علاقة بعلم البيان ، وما ليست له علاقة به الى غير ذلك من أمور تجعله الى المنطق أقرب منه الى البلاغة مما دفع واحدا من المتأخرين أنفسهم ومن شراح التلخيص للتبريم بهذا المبحث والمصاداة بالصائغ وحذفه من وجه البيان وذلك هو سعد الدين التفنيزاني (٣١) في قوله : « هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وأنت خير بما فيه من الاضطراب والأقرب أن يقال : علم البيان : علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الأبحاث التي أوردها في صدر هذا الفن » (٣٢) .

ولكن على كثرة ما يتوجه به الباحثون والدارسون من انتقادات لبلاغة المتأخرين عموما ، ومن ذم وعيب لمبحث الدلالات خصوصا وتنقية البلاغة منه - فإن هذه البلاغة ما تزال المورد الذي يرده الدارسون في كثير من مدارس العربية وما ينفك مبحث الدلالات مدخلا يلجأ أولئك الدارسون لعلم البيان ، لذا رأينا انصافا للحق أن نقف على القول القصل في مقدمة علم البيان - أعني مبحث الدلات - من حيث : أهمية الدلالات ، وأقسامها وتعريف كل قسم - وعلاقة كل منها بعلم البيان - والنتائج التي تترتب على ذلك - وذلك من خلال موازنة أمينة ودقيقة بين ما قرره المتأخرون وما ورد منه عند المتقدمين [عبد القاهر] لنرى ان كان مبحث الدلالات أصيلا أم دخيلا ؟ وان كان السكاكي فيه مبتدعا أم متبعيا ؟ .

الفصل الأول

الدلالات : أقسامها - منزلتها من البلاغة والبيان

تحدث السكاكي في مطلع كلامه عن علم البيان عن أقسام الدلالات وأنها : وضعية ، وعقلية والمقلية أما : تضمينية أو التزامية مبينا سبب تسمية كل منها بما سميت به فيقول : « لا شبهة في أن اللفظة متى كانت موضوعا لمفهوم أمكن أن تدل عليه من غير زيادة ولا نقصان بحكم الوضع ، وتسمى هذه دلالة المطابقة ودلالة وضعية ، ومتى كان لمفهومها ذلك ولتسمه أصليا تعلق بمفهوم آخر أن تدل عليه بوساطة ذلك التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلا في مفهومها الأصلي كالسقف مثلا في مفهوم البيت ويسمى هذا دلالة التضمن ودلالة عقلية أيضا ، أو خارجا عنه كالعائط من مفهوم السقف وتسمى هذه دلالة الالتزام ودلالة عقلية أيضا » (٣٣) .

ذلك ما ذكره السكاكي في مطلع البيان عن أقسام الدلالات التي ورد ذكرها في تعريفه له . وجاء شرح التلخيص من بعده فزادوا في التفسيرات وأكثروا من المناقشات التي كانت تقطع علاقة ذلك المبحث بالبلاغة والبيان . ويتخيل الدارس أنه مبحث في المنطق رُج به في كتب البلاغة ولا يمت إليها ينسب فعرفوا الدلالة بأنها : كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، فالشيء الأول هو الدال ، والشيء الثاني هو المدلول .

وقسموا الدلالة بحسب الدال إلى قسمين : لفظية ، وغير لفظية وذكروا أن غير اللفظية : كدلالة الخطوط ، والمعقود ، والنصب ، والإشارات ، ودلالة الأثر على المؤثر كالسخان على النار ، وأنه لا علاقة لهذه الدلالة بعلم البيان ، لأن موضوعه : إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه ، وعرفوا اللفظية بأنها : ما كان الدال فيها لفظا ، وأنها ثلاثة أقسام :

وضعية ، وعقلية ، وطبيعية ، فالوضعية : ما كان للوضع فيها مدخل ، كدلالة الأسد على الحيوان المفترس ، حيث عين الواضع لفظ « الأسد » للدلالة على معناه ، والعقلية : ما كان قوام الدلالة فيها العقل ، كدلالة اللفظ المسعور من وراء ستار على وجود لافظه - والعلمية : ما كان قوام الدلالة فيها الطبع ، كدلالة [التأوه] على الألم ، فإن طبع اللفظ يقتضي التلفظ بذلك عند الملم الألم به - وذكروا أن هاتين الدالتين الأخريتين

[العقلية ، والطبيعية] لا علاقة لهما كذلك بعلم البيان لعدم انضباطهما . ولا اختلافهما باختلاف الألفاظ والطبائع - ثم قسموا اللفظية الوضعية الى ثلاثة أنواع : مطابقة ، وتضمنية والتزامية ، لأن اللفظ إما أن تدل دلالة بالنسبة الى تمام معناه ، أو بالنسبة الى ما هو داخل في معناه ، أو بالنسبة الى ما هو خارج عن معناه . فالأولى : المطابقة مثل : دلالة الإنسان على تمام المعنى الذي وضع له وهو [الحيوان الناطق] . والسر في تسميتها مطابقة : أن اللفظ والمعنى تطابقا وتساويا . واسطخلوا على تسمية تلك الدلالة « وضمية » ، والثانية هي : التضمنية ، كدلالة [الإنسان] على « الحيوان » فقط ، أو على « الناطق » فقط ، والسر في تسميتها تضمنية أن المدلول وهو « الحيوان » أو « الناطق » جزء من معنى « الإنسان » والجزء داخل في ضمن المعنى الموضوع له . والكل متضمن لأي واحد من أجزائه - والثالثة هي : الالتزامية ، كدلالة لفظ [الإنسان] على الضعك والسر في تسميتها : التزامية - أن الضعك ليس معنى الإنسان وليس جزء معناه ، وإنما هو أمر خارج عن معناه لازم له . واسطخلوا على تسمية كل من التضمنية والالتزامية [عقلية] ، لأن دلالة اللفظ على جزء معناه ، أو على لازم معناه متوقفة على أمر عقلي زائد على العلم بالوضع وهو أن وجود الكل يستلزم وجود الجزء ، وأن وجود المعلوم يستلزم وجود اللام (٣٤) .

فذلك أقسام الدلالات عند السكاكي ومن جاء بعده من البلاغيين . وقد تحدث السكاكي عن الدلالات كما ذكرنا لورودها ضمن تعريفه لعلم البيان ، لذا بين أقسامها وعلاقة كل قسم بعلم البيان ، وكان مختصرا في تقسيماته كما رأينا أما الاكثار من التقسيمات والتفصيلات فكان لفراخ التلخيص من بعده - وقد تبين لنا أن السكاكي مسبق ببحث الدلالات ، وأن عددا من البلاغيين من قبله قد تعدثوا عن الدلالات مع اختلاف بينهم وبينهم في الصيغة والموطن الذي ورد فيه الحديث ، ومن ثم لا يصح القول بأن بحث الدلالات مقم على البلاغة وأنه عمل غير مشروع الصفه السكاكي بالبلاغة .

فقد ذكر الجاحظ في « البيان والتبيين » أن الدلالة على المعاني تكون لفظية وغير لفظية ، وكلاهما خمسة أقسام : اللفظ ، والاشارة والمقد (٣٥) . والخط ، ثم الحال التي تسمى نصبة ، والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ، ولا تقتصر عن تلك الدلالات ، وقد وضع الجاحظ

كل قسم من هذه الأقسام ذكروا الشواهد الموضحة له ، وجاعلا الدلالة باللفظ هي البيان (٣٦) . ونستطيع من غير غناء أن نفهم سر الحديث عن أنواع الدلالات وأنه الصلة القوية بينها وبين الموضوع الذي يختصه الجاحظ بالدراسة وهو « البيان » بالمعنى العام المرادف للبلاغة لا بالمعنى الذي حدده السكاكي .

كما تابع الجاحظ في الحديث عن أنواع الدلالات بعض من جاء بعده كابن وهب (٣٧) في كتابه : « البرهان في وجوه البيان » والبرهاني المتوفي سنة ٣٨٦هـ في كتابه : النكت في أمجاز القرآن ، وغيرهما (٣٨) .

كما تحدث « عبد القاهر » عن أقسام الدلالات الى : وضعية ومعنوية ولم يكثر من التسميات كما رأينا عند الجاحظ من قبله والمتأخرين وعلى رأسهم السكاكي من بعده . كما لم يكن كلام « عبد القاهر » على الدلالات في مطلع الحديث عن علم البيان كما فعل المتأخرون إذ لم يكن البيان تعدد عنده كما ذكرنا ، وإنما تعلق كلامه على الدلالات بعموم البلاغة كما فعل الجاحظ من قبله ، إذ عرض « عبد القاهر » للدلالات أثناء حديثه عن : المعنى ومعنى المعنى وذلك متعلق بجميع فنون البلاغة ، والسكاكي في تقسيمه للدلالات متأثر كثيرا « بعبد القاهر » لدرجة أنه ينقل بعضا من عباراته بنصها كما نثبت بعد ، والاختلاف بينهما في الوطن الذي نوقشت فيه الدلالات كما بينا ، وفي بعض النتائج التي ترتبت على ذلك النقاش ، وحتى يكون كلامنا أكثر تسديدا وتأكيدا فإننا نسوق كلام « عبد القاهر » في ذلك لنزداد اقتناعا بما بينه وبين السكاكي حول تقسيم الدلالات من اتفاق واختلاف ، وقد ذكرنا من قبل كلام السكاكي .

لقد جاء حديث « عبد القاهر » عن الدالتين اللفظية والمعنوية أثناء كلامه على المعنى الأول والمعنى الثاني في قوله : « الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل منه الى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك اذا قصدت أن تعبر عن زيد مثلا بالغرض على الحقيقة فقلت : خرج زيد وبالاتفاق عن عمرو فقلت : عمرو منطلق وعلى هذا القياس ، وضرب آخر أنت لا تصل منه الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يختص به موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها الى الغرض ، ونداد هذا الأمر على الاستمارة والكتابة والتشثيل . - - - » والقد عرفت هذه الجملة فما هنا عبارة مختصرة وهي أن نقول : المعنى ومعنى المعنى ، معنى

بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل اليه بغير واسطة ، وبمعنى
المعنى : أن تعقيل من اللفظ معنى ثم يقضي بك ذلك المعنى الى معنى
آخر ، (٢٩) .

فجعل المتأخرون ومعنى رأسهم السكاكي ذلك مقدمة لعلم البيان عرفت
بالدلالات وقسموها الى : لفظية وغير لفظية ، وقسموا اللفظية الى : وضعية
وعقلية والعقلية الى : تضمنية والتزامية كما مر .

مسألة التعقيد المعنوي :

وإذا كان المتأخرون قد خالفوا « عبد القاهر » في الموضع الذي ورد
فيه ذكر الدلالات ، حيث جعلوها مقدمة لعلم البيان في عرفهم ، وكانت
عنده ضمن الكلام على المعنى ومعنى المعنى الذي يتصل بجميع فنون البلاغة
وليس بالبيان وحده (٤٠) . فانهم خالفوه في مسألة ثانية وردت أيضا في
حديثه عن الدلالات ، وهي مسألة التعقيد المعنوي - الذي رآه « عبد القاهر »
من حيوب الأسلوب ، وسخرجا له من نطاق البلاغة ، وحده سببه في : فساد
العلاقة ، وتكلف الصلة أو بعدها بين المعنى الأول والمعنى الثاني كما في
قول العباس بن الأحنف :

ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا

وتسكب عياني النموع لتجسدا

حيث جعل الشاعر : جمود العين دليل سرور وأمانة خبطة وكناية
عن أن الحال حال فرح . لظنه أن الجسود خلو العين من اليكام مطلقا من
غير اعتبار شيء آخر ، وقد أخطأ في ذلك ، لأن الجسود خلو العين من اليكام
في حال ارادة اليكام منها . فلا يكون كناية عن المسرة ، وإنما يكون كناية
عن البخل (٤١) .

وتجسبا للتعقيد المعنوي الذي يفسد نظم الكلام ويخل ببلاغته ويهرق
السامع ويتعبه في الوصول الى المطلوب ذكر ، عبد القاهر ، أن من شرط
البلاغة أن يكون المعنى الأول سهل التعلق وقريب الاتصال بالمعنى الثاني
تمائشيا للتعقيد الذي يستهلك المعنى (٤٢) .

ذلك ماورد عن التعقيد المعنوي في حديث «عبد القاهر» عن الدلالات ،
وهو كما ترى مرتبط بموضوع الحديث ومتصل به (٤٣) ، ولكن ماذا فعل
به المتأخرون ؟

لقد نقل المتأخرون كلام « عبد القاهر » السابق عن التعميد الموسوي إلى مقدمة البلاغة عندهم أصلي « الفصاحة » وجعلوا التعميد الموسوي ميباً من عيوب فصاحة الكلام . يخترع منه دراسة علم البيان فيقول العطيبي « وما يخترع به عن الثاني - أصلي التعميد الموسوي هو علم البيان (46) » .

ويقول سعد الدين المتنقاري « ... فمسئ الحاجة إلى علم به يخترع من العطاء . وعلم به يخترع من التعميد لينم أمر البلاغة فوضوا لذلك علمي المائي والبيان وسوها علم البلاغة فكان يريد اختصاص لهما بها » (50) .

ولهذا يهم كثير من يتراون مقدمة البلاغة عند متأخريين « الفصاحة والبلاغة » أن علم البيان يدرس فقط لتجنب وقوع التعميد الموسوي في الكلام - بينما هو في الحقيقة مشروع الأهداف متعدد الموائد بما يصحبه إلى المعاني من وصوح وبيان . ومبالغة وتأكيد وغير ذلك من فصائله من الأساليب والتي يجرعها صوره من التشبيه والمجاز والكناية . وأنه لأسمى بكثير من أن يحصر الهدف من دراسته في تجنب التعميد الموسوي

وهكذا سنخلص من المزاورة السابقة حول أقسام الدلالات مايلي

● أن مسئ الدلالات ليس من ابتداء السكاكي أو من أعماله غير المشروعة التي يسمى نفية البلاغة منها كما أشار إلى ذلك بعض اللغويين وإنما هو موجود في لراث اللغوي المتقدم للحاجة إليه في تبيين وجوه البيان بمعنى البلاغة كما رأينا عند الجاحظ . ولعمرة أقسام الكلام ومراتبه من حيث البلاغة كما رأينا عند عبد القاهر .

● من اللغويين المتأخريين وعلى رأسهم السكاكي اقتدوا بعبد القاهر في تقسيمهم للدلالات . لكن أكثرهم من التقسيمات وجعلهم الدلالات مقدمة لعلم البيان أخرج البحث من مهته التي وضع لها عند الجاحظ وعند القاهر . وجعله إلى المطلق وتقسيماته أقرب منه إلى البلاغة وروعتها .

● أن التعميد الموسوي عيب من عيوب بلاغة الأساليب مشؤ بعد العلاقة بين المسمى الأول والثاني في كل أبواب البلاغة وقبونها معاً وبيان وبديع ولا يختص بفصاحة الكلام أو بعلم البيان .

● ان دراسة الدلالات ، والتعميد المعنوي بمعنى أن تتم في الموقع الذي يتمفان به ، وفي الدائرة التي يوجدان داخلها أمسي دائرة البلاغة بصغة عامة ، وليس معنى علم اليان بالنسبة للدلالات ، أو معنى الفصاحة بالنسبة للتعقيد المعنوي .

الفصل الثاني

الدلالة الوضعية بين التفاوت وعلمه

حيث اشتمل تعريف السكاكي لعلم اليان كما سبق على عبارة : « في وصوح الدلالة فيه ، رايب السكاكي والبلاغيين من بعده يهتدون في الكلام على أنواع الدلالات ببيان ما يتفاوت منها وضوحاً وخفاءً ومالا يتفاوت ، وماله منها علاقة بمعجم اليان وما ليست له علاقة به » فيقرر السكاكي أن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وصوح الدلالة عليه لا يتأتى بالدلالة الوضعية وأما يتأتى بالدلالة العقلية ، ويوضح السكاكي عدم تحقق التفاوت في الدلالة الوضعية بقوله : « ذلك إذا أردت تشبيه العلم بالورد في العمرة مثلاً وقت حد يشبه الورد امتنع أن يكون كلام مؤدياً لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكمل منه في الوصوح أو أمضى ، فابتدأ اقتت مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسابع أن كان عاماً بكونها موصوعة لتلك المهورات كان فهمه منها كمهمه من تلك من غير تفاوت في الوصوح والا لم يهم شيئاً أصلاً » (٤٦) .

كما يوضح السكاكي تحقق التفاوت في الدلالة العقلية وعلاقتها بعلم اليان فيقول : « وأما يمكن ذلك في الدلالات العقلية مثل أن يكون تشبيه تعلق بأخر وبثان وبثالث فإذا أريد التوصل بواحد منها إلى المتعلق به فنتى تماوتت تلك الثلاثة في وصوح التعلق وخفائه صح في طريق افادته الوصوح والغفام » (٤٧) .

ونابع السكاكي البلاغيون من بعده في معنى التفاوت من الدلالة الوضعية وأثنائها للعقلية فالعطية القروصي يصرح بذلك في تعريفه لليان بقوله : « هو علم يبحث عما يعنى به كيفية إيراد المعنى في الفصل الطرق دلالة عقلية » (٤٨) .

والملوي يقول في الطرور : « محاسن الكلام لا يجوز أن تكون راجعة إلى الدلالات الوضعية لسبب أولي لأن الكلمة قد تكون فصيحة إذا وقعت في

محل . وفيه نصيحه اذ وقعت في محل آخر . فلو كان الأمر في النصيحة والبالغة راجعا الى مجرد الألفاظ الوصفية ما اختلف ذلك بحسب اختلاف المواضع . وناسيا لأن لاستعارة والنشبية والتمثيل والكناية من أعظم أبواب النصيحة وأهمها . وبما كنت كذلك باعتبار دلالتها على انساني لا باعتبار انسانيها فصارت الدلالة على وجهين دلالة وصفية . وهذه لا تعلق لها بالبالغة والنصيحة ودلالة مصوية ودلالتها اما بالنسبة أو بالالتزام . وهما حقلان (٥٠) .

والسلافيون متأخرون فيما ذهب اليه من معنى التفاوت عن الدلالة الوصفية واثباته للمقالية مقتضون بعدد القاهر الذي أثبت التفاوت للمصوية [المقالية] وبعده عن المصوية [الوصفية] في قوله . وكذلك اذا جعلوا المعنى يتصور من أجل المعط بصورة يبدو في هيئة ويتشكل لشكل يرجع المعنى في ذلك كله الى الدلالات المصوية ولا يصلح شيء منه حيث الكلام على ظاهرة . وحيث لا يكون كناية وتمثيل ولا استعارة ولا استعانة في الجملة يحمى على معنى . وتكون الدلالة على المعنى من مجرد المعط فلو ان قائلا قال رأيت الأسد وقال آخر لست أليث لم يجر أن يقال في الثاني انه صور المعنى في غير صورته الأولى . ولا أن يقال أبعد في معرض سوى معرضه ولا شيئا من هذا الجنس . (٥١) .

كما اقتدى السلافيون متأخرون بعدد القاهر في استبداله على معنى التفاوت عن الدلالة المصوية [الوصفية] بتفصيل معنى عباراته في ذلك . ذلك لأنه لا يحلو السامع من أن يكون عالما بالجملة وبمعاني الألفاظ التي يسميها أو يكون جاعلا بذلك . فان كان عالما لم يتصور أن يتفاوت حال الألفاظ معه لفيكون معنى لفظة أسرع الى قلبه من معنى لفظ آخر . وان كان جاعلا كان ذلك في وضعه أبعد . وجملة الأمر أنه انما يتصور أن يكون لمعنى أسرع فهما مع لمعنى آخر اذا كان ذلك مما يدرك بالفكر واذا كان مما يتحدد له العلم به عند سماعه للكلام . وذلك محال في دلالات الألفاظ اللغوية . لأن طريق معرفتها التوقيف والتقدم بالتعريف . (٥٢) .

وحيث اقتدى المتأخرون بعدد القاهر كما رأينا في معنى التفاوت من الدلالة الوصفية واثباته للمقالية فأي فرق بينهما في ذلك ؟ -

والجواب أن كلام . عبد القاهر . السابق لا يمثل كل جواب المسألة . وبما يمثل جاسا منها . أي انه لا يعتمد عليه فقط في تصوير رأي . عبد القاهر . في ذلك . ولا اعتماد عليه وحده بعد اعتياده تألفا .

ومن هنا يجرى اختلاف المتأخرين من « عبد القاهر » فما رأى « عبد القاهر »
كاملاً في تلك المسألة ؟ .

الألفاظ المقررة :

إن « عبد القاهر » يريد بـ « التفاوت » الدلالة الوضعية
ما يتعلق بالألفاظ المعردة - أصي اللفظ المعجم التي تؤدي معنى واحداً ولم
توضع لي تركيب أو تعظم في أسلوب . إذ لا قيمة لهذه الألفاظ في ذاتها ،
وأما قيمتها في علاقتها بالتركيب ، وحسبها في دقة وقعها من نظم الكلام .
وقد أشار « عبد القاهر » إلى ذلك في عدة مواضع منها قوله في مطلع أعرار
الغلاة : « ومن هنا يبرر للمحصل ، ويقرر في نفس المتأمل كيف ينبغي
أن يحكم في تفاصيل الأقوال إذا أراد أن يقسم بينها حظوظها من الاستحسان ،
ويعدل القسمة بصائب القسطاس والميزان . ومن البين العلي أن التباين
في هذه العصيلة ، والتباين معها إلى ما ينافيها من الرديئة ليس بمجرد
اللفظ كيف ؟ والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف صريحا خاصا من التأليف ، ويعمد
بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب » (٥٣) .

ويعبر « عبد القاهر » في دلائل الاعجاز بـ « التفاوت » عن الألفاظ
المفردة المتعددة المعنى المعيدة من التركيب . ويشته لها حين تقع في أساليب
تختلف في هيئة تأليفها وفي طريقة تركيبها حيث يقع التفاوت بينها من غير
شك فيقول : « قولك أنه يصبح أن يعبر عن المعنى الواحد بلفظين يحتل
أمرين أحدهما أن تريد باللفظين كلمتين معاً واحد في اللغة مثل
الليث . الأسد - ومثل شحط وبعث - وأثناء ذلك ما وضع اللفظان
فيه معنى - ثانيهما أن تريد كلامين فإن أردت الأول خرجت من المسألة ،
لأن كلاماً نحن في فصاحة تحدث من بعد التأليف دور الفصاحة التي توصف
بها اللفظة معردة ومن غير أن يشر حالها مع غيرها وإن أردت الثاني ولا بد
لك من أن تريد فليس شيء أبين وأوضح وأحرى أن يكشف الشبهة عن
مقابلته في صحة ما قلناه من التشبيه فإليك تقولريد كالأسد أو مثل
الأسد أو شيء بالأسد . فتجد ذلك كله تشبيهاً غفلاً سادجاً ثم تقول
كأن ريدا الأسد - فيكون تشبيهاً أيضاً إلا أنك ترى ببسبه وبني الأول
لونا هميدا » (٥٤) .

اتفاق النظم واختلافه :

وإذا كان متأخرون قد غاب عنهم الجانب المسبق وهم يتابعون
« عبد القاهر » في نفي التفاوت عن الدلالة الوضعية ، فقد غاب عنهم جانب

آخر لشدة أهمية وأكبر خطراً ، إذ قررُوا عدم تماثل الدلالة الوضعية في عموم الأحوال كما عرفنا ، بينما قيد « عبد القاهر » ذلك الحكم في موطن آخر باتفاق العلم أما عند اختلاف النظم فإن التماثل واقع لا محالة ، ومن أوصح الشواهد على ذلك الأساليب التي يختلف معناها باختلافها بالتقديم والتأخير مع اتعاد الألفاظ فيما بينها ، ويؤكد ذلك قول عبد القاهر : « وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يستوعب من التنويع بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه ، ومن أي شيء في ذلك الاسماء بالهمزة فإن موصح الكلام على أنك إذا قلت : فعلت ؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه ، وكان حرصك من اسمها أن تعلم وجوده ، وإذا قلت : أنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه » (٥٥) .

ولعل من أوصح الشواهد على تحقق التماثل عند اختلاف النظم ما ذكره من العلاقة بين النظم والحو وإن أي تغير في نظم الكلام يدل على تغير في معناه وينتج ذلك مع التغير والشرط والجزاء ، والحال ، والشيء ، والمفعل والوصل ، والتعريف والتكثير ، والتقديم والتأخير ، والخطف والتكرار ، والاضمار ، والظهار - والتي جعل منها المتأخرون دروس علم المعاني فيما بعد وما ذكره من اختلاف المعنى باختلاف النظم في وجوه التغير : زيد مطلق ، وزيد مطلق ويطلق زيد ، وسطلق زيد ، وزيد المطلق ، والمطلق زيد ، وزيد هو المطلق ، وزيد هو مطلق - فإن لكل عبارة من هذه العبارات معنى يختلف عما قبلها وما بعدها وذلك لعدم ومعرفة في موطنه من كتب البلاغة .

وما سبق يستطيع أن يحدد ما بين المتأخرين وعند القاهر حول القول بعدم تماثل الدلالة الوضعية من اتفاق واختلاف ، وإن المتأخرين لم يفتوا رأي عند القاهر كاملاً من عدم تماثل الدلالة الوضعية ، ولذلك كان حكمهم الجائر بعد تماثلها في كل الأحوال ، وما تولد من ذلك الحكم من نتائج لا يقرها العقل كما سيظهر ذلك بعد ، أما تماثل الدلالة الوضعية عند اختلاف الأساليب كما ذكر عبد القاهر فإنه غير الصواب وهو الذي تقررده طليعة اللغة ، وتؤكد أساليبها .

الفصل الثالث

منزلة التشبيه من علم البيان :

عرفنا رأي المناهزين وعلى رأسهم السكاكي في أقسام الدلالات وعلاقة كل منها بعلم البيان وأن لدلالة الوصفية المطابقة لا تماوت وصوحا وعماد ما يقطع علاقتها بعلم البيان الذي يمحصر في الدلالة العقلية بوعياها ، والتصنية والالتزامية ، لتحقق التصوت فيها - واستجوا من ذلك أن علم البيان يتمثل في المجاز والكناية ، وأن التشبيه ليس من البيان لكون دلالة وصفيه ، واسما جعل بابا من أبوابه لحاجة الاستعانة اليه وترتب عليه . ويستهل السكاكي حديثه من علم البيان بالتصريح بذلك فيقول : « وإذا عرفت أن المراد المسمى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من مسمى إلى مسمى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما بوجه من الوجوه مظهر لك أن علم البيان مرجعه اعتبار الملامات بين المعاني ١٠٠ وإذا ظهر لك أن مرجع علم البيان هاتان الجهتان [الانتقال من اللام إلى الماروم ، أو من الماروم إلى اللام] علمت أنسب علم البيان إلى التمرس للمجاز والكناية . فإن المجاز ينتقل فيه من الماروم إلى اللام كما تقول رعبا عيثا - والمراد لارمه وهو الست ، وأن الكناية ينتقل فيها من اللام إلى الماروم كما تقول فلاں طويل الجاد - والمراد طول القامة هو مازوم قول الجاد فلا عليل أن يتعدى أصلي ١٠٠ ثم إن المجاز أصي الاستعارة من حيث أنها من فروع التشبيه لا تتحقق بمجرد حصول الانتقال من الماروم إلى اللام بل لابد معها من تقديم تشبيه شيء بذلك الماروم في لازم له تستدعي تقديم التمرس للتشبيه فلا بد من أن نأخذه أصلا ثالثا وتقدمه فهو الذي أود مهتر فيه ملكة رماة التدرب في فنون السحر البياني » (٥٦) .

وطال البلاغيون بعد السكاكي النقاش في هذه المسألة وجمهورهم على مثابته فيما حكم به على التشبيه - فالمطرب القروي يقول في أبواب علم البيان ووجه حصرها : « ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له أن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له فهو مجاز والا فهو كناية . ثم المجاز منه الاستعارة . وهي ما تشبه على التشبيه . فيتعين التمرس له فاحصر المقصود في التشبيه والمجاز والكناية . وقدم التشبيه على المجاز لما ذكرنا من ابتناء الاستعارة التي هي مجاز على التشبيه . وقدم المجاز على الكناية لنزول معناها مثرة الجزء من الكل » (٥٧) .

كما جعل بعض البلاغيين على السكاكي ليعمله التشبيه بأيا في البيان على الرغم من كون دلالته وضعية ، والتمسوا لذلك تعبيرا يخالف ما سبق وهو كثرة مباحته وتوسع فوائده (٥٨) فالولي عصام (٥٩) يذكر أن ما قرره السكاكي يستدعي تقديم التشبيه على الاستعارة وجوبا . وعلى المفسر استعمالا كيلا يقع الفصل به بين أنواع المجاز . وأما أمده أصلا ثالثا فلا يستدعيه أصلا . بل الواجب أن يحمل مقدمة حارجة عن مقاصد هذا الفن . ويؤيده ما قيل من أن دلالات التشبيهات من حيث هي دلالات وضعية لا عقلية ، ويسوق الولي عصام عدده بأنه وإن كان في الحقيقة مقدمة حارجة لكنه كثرة مباحته وأقسامه . وعموم نصابه وأحكامه . وتنسب فروعه . وقوة دعمه في المطالب البياهي قد ارتقى من أن يجعل مقدمة عنده الصرورة قد اتعمد أصلا ادعائيا لا حقيقيا . ثم يقول ولا يذهب عليك أن في جعل التشبيه أصلا ثالثا من البيان بهذا القدر تكلفا ياردا أراد السكاكي ترويعه بالثالثة في العارة حيث قال فلا بد من أن يأخذه أصلا ثالثا . مع أنه قال في الأصول العقلية . المجاز والكناية . فلا علينا أن نختلعهما أصلين (٦٠) .

وحيث تتعاضد السكاكي والبلاغيين من بعده في تقسيم الدلالات وذكرنا أهم لم يرجو بحث الدلالات في حقل الدراسات البلاغية كما ذكر ذلك بعض البلاغيين والنقاد وإنما كانوا متأثرين بمن سبقهم . إلا أن المرافقين في التسميات ومبطلتهم في الجدل والاعتراضات هي التي أهدت ذلك البحث من هدفه الذي وضع له . وأوهمت أنه يحيل على السلافة . وأقربت من المطلق . كما بيا أن تقسيمهم للدلالات إلى وضعية وعقلية التداء بمعد القاهرة لكنه اقتداء مع كامل حيث أمدها بعض رأيه وتركوا معطيه . فإنا نرى كذلك أن رأيهم السابق حول التشبيه من أوضح آرائهم في البيان والدلالات مجاورا للصواب . وتعاضدا للمطل والمطلق . وحطبا السكاكي والبلاغيين من بعده في ذلك لا يجهل منه بعدما تقدم . إذ هوو حكمهم هذا على فهم قاصر لكلام عبد القاهر من الدلالة الوضعية فجاء استنتاجهم خاطئا . وكان يكفي في تقرير أن التشبيه يتعاوت وضوحا وحماء وأنه من علم البيان في مقام كريم بما سبق توصيفه من تفاوت الدلالة الوضعية . لك رأيا زائدة في تأكيد القول أصلا للتشبيه واعتراضا بمطيم منرك أن سوق أدلة أخرى تحقق له الصدارة وتثبت له الأصالة من البيان .

— على القول بأن دلالة التشبيه وصعوبة فقد ذكرنا فيما مضى الرأي
 المفصل لعبد القاهر في تفاوت الدلالة الوصفية إذا اختلف الظن . وقد زاد
 عبد القاهر المسألة توسيعاً بتنديبه عدداً من أساليب التشبيه التي اختلفت
 معانيها قوة وصعاباً لاختلاف بين أدوتها ، أو لاختلاف في ترتيبها فيقول
 « وجملة الأمر أن صور المعاني لا تتغير بتغيرها من لفظ إلى لفظ حتى يكون
 هناك اشتباع وسحار وحس لا يراد من الألفاظ خواهرها وصفت له في اللفظة
 ولكن يشار بمعانيها إلى معانٍ أخرى . وأعمى أن هذا كذلك بدام الظن
 وحداً فأما إذا تغير اللفظ فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى كقولك إن ريداً
 كالأسد وكان ريداً الأسد ذلك لأنه لم يسمع من اللفظ شيء . وإنما تغير
 لفظ فقط إلا ترى أن ليست المزية التي تحدها قولك كأن ريداً
 الأسد على قولك ريد كالأسد شيئاً خارجاً عن التشبيه الذي هو أصل المعنى
 وإنما هو زيادة فيه وفي حكم الخصوصية في الشكل . نحو أن يصاغ حاتم
 على وجه وآخر على وجه آخر تجمعهما صورة العاتم . ويفترقان بخاصة
 وشيء يعلم إلا أنه لا يعلم مفرداً » (٦١) .

ويريد . عبد القاهر . توضيح ذلك في مكان آخر فيقول « أنك
 تقول ريد كالأسد ، أو مثل الأسد . أو شبه الأسد ، فتجد ذلك كله تشبيهاً
 عقلاً ساذجاً ثم تقول كأن ريداً الأسد فيكون تشبيهاً أيضاً . إلا أنك ترى
 بينه وبين الأول لوماً بعيداً لأنك ترى له صورة خاصة . وتجدك قد فصحت
 المعنى ورددت فيه بأن أعدت أنه يبع من الشجاعة وشدة الطش . وأن قلبه
 قدس لا يحامره الدهر ولا يدخله الروح . بحيث يتوهم أنه الأسد يعينه .
 ثم تقول لئن لقيته ليلقيك من الأسد . فتجده قد أعاد هذه المبالغة . لكن
 في صورة أحسن وصعوبة أحسن . وذلك أنك تجعله في [كأن] يتوهم أنه
 الأسد . وتجمله ههنا يرى من الأسد على القطع فيخرج الأمر عن حد التوهم
 إلى حد اليقين » (٦٢) .

— الدلالة الوصفية في التشبيه لا تظهر إلا في رאיة محددة منه وهي
 أدواته التي منها الكاف . ومثل . وكان . وغيرها — وبعد ذلك يقوم
 العقل والخيال بدور كبير في صنع التشبيه وتأليفه . ولذا كان علو التشبيهات
 وارتفاع قدرها بمقدار ما فيها من عمق الفكر وبعد الخيال . وذلك يجعلني
 أرى أن دلالة التشبيه مجموعة من الوصفية والعقلية مع زيادة حظه من
 المقتضية . ولقد ذكر . عبد القاهر . من قبل في « أثمار البلاغة » أن التشبيه
 قياس . وقياس بحرٍ فيما تميز القلوب . وتتركه العقول وتستعني فيه
 الألهام والأذهان لا الأسباع والأذان (٦٣) .

ومن العريب أن نجد لبعض المتأخرين الذين قرروا عدم تعاوت التشبيه لكون دلالته وصمية ما يؤكد رأينا السابق من أن التشبيه يجمع في دلالته بين الوصمية ولتقديمه على أرغم من «صراخهم على ما ذهبوا إليه وان دل ذلك على شيء فاسا يدل على تأكيد خطئهم في قولهم بعدم تعاوت التشبيه . وعلى تأنيصهم في أحكامهم . فيذكر المؤلف مصام أن دلالة التشبيهات من حيث هي دلالات وصمية لا عقلية . لكن ليس المقصود الأصلي المعاني الوصمية فقط . فان قولث . « وجه كاليد » مثلا لا يريد به ما هو مفهومه وحدها . بل تريد ذلك الوجه المتضمن في الحس . لكن ذلك لا يعني اردة مفهوم الوصفي . وكذلك يذكر ابن يعقوب اعربي (٦٤) أن « وجهه كاليد » يدلولة المطابقي أن الوجه يشبه اليد في الاستدارة والاستدارة وهو المراد مع اردة لازمة وهو أنه في نهاية الحس . ولصحة أن يراد في التشبيه الحس المطابقي وهو انصاف الشيء بوجه الشيء أو لازمه صحيح وجود العماء والوصوح فيه . مع أنه ليس من الكدية ولا من الجاز بل من المطابقة امتافا (٦٥) . فرى كيف يدل كلام المصام وابن يعقوب على ماني التشبيه من تعاوت مع اصراخهم على أن دلالته مطابقة ؟ .

ـ وأشد غرابة مما سبق . وأوضح دلالة على تأنيص المتأخرين في حكمهم على تشبيه ـ مذكروه من مراتب التشبيه من ناحية طرفيه . وأدواته . ووجهه بقربه أو بعده . والفردة أو تركيبة وغير ذلك . وقد تحدث السكاكي في حابة التشبيه من « مراتب التشبيه » من حيث أركانه فذكر أن أركان التشبيه أربعة : التشبه . والتشبه به . أداة التشبيه . وجه التشبه . وأن مراتبه في القوة والضعف في المسألة من حيث ذكر الأركان كلها أو بعضها ثمانين مراتب أصغفها ريد كالآسد في الشجاعة والأوهما ريد أسد وأهى السكاكي كلامه بذكر أن التشبيه كذلك له مراتب باعتبار ألسام من كور وجه الشيء فيه مفردا أو مركبا حيا أو عثيا ال غير ذلك من ألسامه (٦٦) .

فرى كيف جعل السكاكي التشبيه يتعاوت بالصفة لكل دكن من أركانه في الوقت الذي يجعله من أصل في السام لكون دلالته وصمية لا تتعاوت وصوحا ولا عماء ـ بوقعا متناقضان . ولكنها على حد رأي أحد عماء اللافة المعاصرين يسان من سطح الاضطراب الذي أبع إليه سعدالدين التتماراسي في بعده على مقدمة السكاكي لعلم البيان . وهذا في ذات الوقت في صالحي التشبيه الذي يعد من علم البيان في أكرم محل وأسمى مكان .

● لقد عد بعض علماء البلاغة التشبيه من المحار ومهم ابن الأثير صباه الدين (٦٨) . ويحيى بن حمزة القفوي (٦٩) وابن حجة لحوي (٧٠) وغيرهم . واعتبر بعضهم في التشبيه المضمر الأداة أو من قبيل تشبيه أم من قبيل الاستدراك (٧١) .

وعلى القول بأنه محار وليس لا ينيل إليه فإن ثباته ليس محلاً نقاش لكون دلالته عقلية أما هي أم من العتبة وهو ما يؤيده اتفاقه مع قوايين اللغة فقد عرف أن المتحريين وعلى رأسهم السكاكي يجمعونه من مقدمات علم لبيان وليس من مقاصده لعدم تفاوت دلائل الوصفية وعرها مبلغ العطف في ذلك وعره . ووقفاً من خلال الأمثلة هي تفاوت الدلالة الوصفية وعلى القول بأنه يجمع في دلالة بين الوصفية والعقلية كما رجحنا فإنه متفاوت لا محالة كما وصفت ذلك . وسواء أكادت دلائل وصفية . أو وصفية وعقلية أو عقلية فإنه هي أصيل من صور البيان . بل أنه الأساس الذي تبنى عليه وجود البيان الأخرى من محار بالقسامه . وكناية بوجوعها .

خاتمة البحث :

ونخرج من هذا البحث بعدد من النتائج منها :

● أن مبحث الدلالات كغيره من بقية أبحاث البلاغة التي تأثر فيها افتخارون بالمتقدمين . وليس من ابتدع السكاكي أو مما أدخله على البلاغة كما رأى ذلك بعض الباحثين .

● أن له صلة قوية بمصوم البلاغة . حيث يوضح وجود التعبير من المعاني الذي هو موضوع البلاغة . لذا تعد الدعوة بالعمارة وشقية البلاغة مه دعوة مبالغة فيها .

● لم يتجاوز ذلك لمبحث هدفه الذي وضع له . ولا على يد المتأخرين الذين حولوه إلى بحث في أقسام الدلالات ما يتفاوت منها وما لا يتفاوت .

● أن يحمل ذلك البحث مدحاً للبلاغة وليس لبيان وحده على منهج الحافظ . وعبد القاهر وليس على منهج المتأخرين .

المراجع

- ١ - ابن حجة العموي - خزانة الأدب ط بيروت *
- ٢ - ابن تاشكر الكنتي - فوت الوفيات تحقيق د. احسان عباس ط بيروت *
- ٣ - ابن منظور - لسان العرب - الدار المصرية للترجمة
- ٤ - ابن مقرب المغربي - مواهب المشايخ - شروح التلخيص ط هسي الطلي *
- ٥ - أحمد مطوب [د] - مصطلحات بلاغية - ط أولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
- ٦ - أحمد موسى [د] - الصغ ديدمي في لغة العربية - ط أولى القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩ *
- ٧ - أحمد موسى [د] - البلاغة التطبيقية ط أولى - القاهرة ١٩٦٣ *
- ٨ - لرماني - لكت في اعمار القراء - خمس ثلاث رسائل في اعمار القراء - ط ثانية دار المعارف بمصر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م *
- ٩ - الزمخشري - الكشاف ط الطلي ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م *
- ١٠ - السكاكي - مفتاح العلوم ط أولى لعلي ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م
- ١١ - الجاحظ - السيار والسير تحقيق د. عبد السلام محمد هارون ط رابعة - القانجي ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م *
- ١٢ - بدوي ضاه [د] - السبيل العربي ط حاسنة - بيروت ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م *
- ١٣ - بهاء الدين السكي - مواهب العباد في شرح تلخيص المفتاح - شروح التلخيص - ط هسي الطلي *
- ١٤ - سعد الدين الفتارسي - المطول ط أحمد كاد - القاهرة *
- ١٥ - شوقي حسام [د] - البلاغة تطور وتاريخ ط دار اعماري ١٩٦٥ *
- ١٦ - صباه الدين بن الأثير - الفل السائر ط قدمه - القاهرة *
- ١٧ - عبد العزيز عتيق [د] - في تاريخ البلاغة العربية - بيروت ١٩٧٠م

- ١٧ - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز تحقيق : أحمد مصطفى المراهي ط التجارية .
- ١٨ - عبد القاهر الجرجاني - إمرار البلاغة تحقيق : السيد محمد رشيد رضا - ط سادة - القاهرة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م .
- ١٩ - عبد المتعال الصعيدي - بغية الايضاح - ط سادة - القاهرة .
- ٢٠ - علي الجندي - فن التشبيه - ط ثانية - الانجلو المصرية ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .
- ٢١ - فتحي فريد [د] - المسئل الى دراسة البلاغة ط أولى ١٩٧٨م مكتبة النهضة العربية .
- ٢٢ - يحيى العلوي - الطراز - ط المقتطف بمصر .

الهوامش

- ١ - لسان العرب - مادة بين ٢٠٨/١٦ ط الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ٢ - سورة الرحمن : ١٠ - ٤ .
- ٣ - الكشف - ٤ : ٤٣ ط العلمي ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- ٤ - سورة القیامة : ١٩ .
- ٥ - الكشف - ٤ : ١٩١ .
- ٦ - كما عرفها ابن وهب بأنها : القول الخيط بالمعنى المقصود . مع اختيار الكلام وحسن النظام . وفصاحة اللسان . البرهان في وجوه البيان ص : ١٢٩ .
- ٧ - النهاية في غريب الحديث والآثر ١ : ١٧٤ ط أولى عيسى العلي ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- ٨ - البيان والتبيين ١/٧٦ ط رابطة المسائلي ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م تحقيق د. عبد السلام محمد هارون .
- ٩ - من هؤلاء المعاصرين : الدكتور/ شوقي طيف في كتابه : البلاغة تطور وتاريخ - ص : ١٩٠ وما بعدها - ط دار المعارف ١٩٦٥ ، والدكتور عبد العزيز عتيق في كتابه : تاريخ البلاغة العربية - بيروت ١٩٧٠ ص : ٢٤٦ وما بعدها .
- ١٠ - الصيغ الابداعي في اللغة العربية - د. أحمد موسى ص : ٢٢١ وما بعدها ط أولى مصر ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩ .
- ١١ - دلائل الإعجاز ص : ١٣ تحقيق : أحمد مصطفى المراهي ط التجارية .
- ١٢ - المرجع السابق ص : ٣٤ .
- ١٣ - القرائح : الطبائع مفردها : فريضة .
- ١٤ - القوارح : الكوامل التوايت جمع قارح .
- ١٥ - يلفظ مسلكها : أي ينفق طريق الوصول اليها فلا تسلك الا بفكرة صالحة ، والسلك : الخيط .

- ١٦ - الإقرا ن : الاكفاء جمع قرن بالكسر .
- ١٧ - ابن القرية : بكسر القاف وتشديد القاء الكسرة : أحد فصحاء العرب .
واسمه : أيوب والقرية : اسم أمه .
- ١٨ - من ثما ينحو إذا نلار في علم النحو وتكلم فيه .
- ١٩ - العشي : مثبت اللحية . غير يملك اللغات عن ضبطها واتقانها ودل على سهولة ماخذها ، أي يكتفي فيها بتحريك النعيجين باستعمال اللسان .
- ٢٠ - القولي سنة ١٧٢٧هـ .
- ٢١ - وقد نشرته مكتبة الفانجي بالقاهرة سنة ١٢٢٧هـ - البلاغة لطور وتاريخ
ص : ٢١٦ .
- ٢٢ - طبع في بغداد سنة ١٢٣٢هـ - ١٩٦٤م بتحقيق الدكتورين : أحمد مطلوب وعديجة العديني . والزملكاني : نسبة إلى قرية تسمى : « زملكا » بقوطة دمشق - وقد توفي سنة ١٢٥١هـ . فوات الوفيات ٤ : ٧ .
- ٢٣ - يؤكد ذلك قوله في مقدمة الطبعة الخامسة للكتاب : « أما هذه الطبعة فقد حرصت فيها على أن يقتض الكتاب لدراسة - البيان - بمعناه الأعم الذي يرادف معنى البلاغة دراسة تقوم على تتبع نشأة هذا اللون من التفكير عند العرب - ورصد مراحل نموه وتطوره في الزمن منذ أول العهد به كلاما في القرآن الكريم ، ومما يؤيد ذلك أنبأت المجازة حتى هذا العصر الحديث الذي تعددت فيه الأفكار ، وتباينت الآراء في مفهوم البلاغة وغايتها - البيان العربي ص : ٢٧٠ ط ٥ بيروت ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- ٢٤ - ط دار المعارف بمصر .
- ٢٥ - مقتاج العلوم ص : ٧٧ ط أولى العشي : ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م .
- ٢٦ - المرجع السابق .
- ٢٧ - واسم الكتاب : « التصباح في اختصار المحتاج » . وقد استمر زمنا طويلا مرجع طلاب البلاغة في بلاد المغرب . وعني بشرحه عدد من المؤلفين ، وكان في بلاد المغرب كتلفيس القزويني في بلاد الشرق - البيان العربي ص : ٢٧٠
- ٢٨ - القولي سنة ٧٢٩هـ .
- ٢٩ - ومن هؤلاء الرحوم الشيخ أمين الغوالي الذي يقول : « إن مقدمة الدلائل مقدمة بين يدي علم البيان ، وأنها مقدمة منطقية لا يتلغ علمها في إدراك صور البيان التمييزية ، ولا يشر جهلها - بل تشر معرفتها حين تصرف من تحرير التهج - فن القول : ١٤٥ .
- ٣٠ - البلاغة التطبيقية : أحمد موسى ص : ٤ ط أولى .
- ٣١ - القولي سنة ٧٩١هـ .
- ٣٢ - المطول ص : ٣٠٩ ط أحمد كامل - القاهرة .
- ٣٣ - مقتاج العلوم ص : ١٤٦ .
- ٣٤ - شروح التلخيص ٣٦٢/٣ وما بعدها . وبقية الإيضاح ٣/٢ وما بعدها والمطول ص : ٣٠٩ وما بعدها .
- ٣٥ - ضرب من الحساب يكون بأصابع اليدين يقال له : حساب اليد .
- ٣٦ - البيان والتبيين ١ : ٧٥ وما بعدها .
- ٣٧ - هو أبو الحسن اسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب من شعراء القرن الرابع الهجري - البرهان في وجوه البيان ص : ٣٧ تحقيق : د - أحمد مطلوب و د - عديجة العديني .

٢٨ - مصطلحات بلاغية ص : ٦٩ ، ٧٠ - أحمد مقلوب ط اول ١٣٩٢هـ -
 ١٩٧٢م - والبرهان في وجوه البيان ص : ٦٥ تحقيق د- حنفي شرف ،
 وثلاث رسائل في امجاز القرآن ص : ١٠٦ ط ثانية دار المعارف *

٢٩ - دلائل الإعجاز ص : ١٨٠ *

٤٠ - ذكر - عبد القاهر - الكناية والتشثيل والاستعارة كاشفة لمعنى المعنى لايعني
 أنه يتعمق فيها وحدها ، حيث يتمثل المعنى الثاني أو معنى المعنى في كنه
 من مسائل علم المعاني ، كتفريج الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال ،
 وولوع القير موقع الانشاء والعكس ، وفي بعض قسمون البديع كالتورية
 والاستخدام والتشاكفة ، والخصارة على ذكر القنون الثلاثة السابقة للدلالة
 على أنها أظهر ما يبرز فيها المعنى الأول والمعنى الثاني *

٤١ - دلائل الإعجاز ص : ١٨٦ *

٤٢ - الرجوع السابق ص : ١٨٣ *

٤٣ - انظر : المدخل الى دراسة البلاغة ص : ٩٢ د- فتحي فريد - مكتبة النهضة
 المصرية *

٤٤ - بقية الإيضاح : ١ : ٢١ وما بعدها *

٤٥ - المطول ص : ٢٣ *

٤٦ - مفتاح المعلوم ص : ١٥٦ *

٤٧ - الرجوع السابق *

٤٨ - شروح التلخيص : ١٥٦/٣ *

٤٩ - القنوني سنة ٧٤٩هـ وهو يحيى بن حمزة العلوي اليمني - البلاغة تطور
 وتاريخ ص : ٣٢٠ *

٥٠ - الطراز : ٣ : ٤١٢ ، ٤١٤ ، وقد طالع نقاش البلاغيين المتأخرين وجداهم
 حول موضوع : عدم تفاوت الدلالة الوضعية ، فأبدي بعضهم اعتراضه على
 ذلك ، وتصدى آخرون لتلك الاعتراضات ، ومن تلك الاعتراضات : عدم
 استقلال الدلالات الثلاث : الطائفة والتضمنية والالتزامية ، ودخول كل
 منها في الأخرى ، ورد عليه ابن معنوب المغربي بأن تعديد كل منها تعديدا
 فاصدا يعود لتعدد المتكلم ونيتة - شروح التلخيص ٢٦٦/٣ وما بعدها كما
 أجاب على اعتراض آخر يعضو بعض المعاني الى اللهن بسرعة ، والبعض
 الآخر بعد ترو وتعمل مما يثبت تفاوت الدلالة الوضعية بأن ذلك مرده لطيف
 تذكر الوضع المنسي لا للقاء الدلالة - الرجوع السابق ص : ٢٧٦ وما بعدها *

واعترض بعض البلاغيين بأن أحد اللغظين المترادين قد يكون أكثر استعمالا ،
 ويان القسر قد يكون أوضح من القسر يفتح السين - فبتأني حيثند الاختلاف
 في الوضوح واللقاء بالنسبة للدلالة الوضعية الطائفة ، وأجاب على ذلك
 « بهاء الدين السبكي » بأن القسر والقسر مختلفان ، إذ يدل القسر على
 القدرات ويدل القسر على الهيئة الاجتماعية ، وإن كثرة استعمال أحد
 المترادين لاير عارضا - شروح التلخيص ٢٧٨/٣ *

٥١ - دلائل الإعجاز ص : ١٨٠ ، ١٨١ *

٥٢ - دلائل الإعجاز ص : ١٨٢ ، ١٨٣ *

٥٣ - اسرار البلاغة ص : ١ ، ٢ *

٥٤ - دلائل الإعجاز ص : ٢٧٥ *

٥٥ - دلائل الإعجاز ص : ٨٥ ، ٨٦ *

٥٦ - المحتاج ص : ١٥٧ *

٥٧ - بقية الإيضاح : ٦/٣ *

- ٥٨ - وكذلك قال ابن يعقوب القزويني : ان كثرة ابعاله وجموع فوائده اوجب جعله بابا مستقلا وعلى هذا فهو مقدمة في الفتي ، وانما جعل بابا تشبيها له بالمقصود في كثرة الايمان - شروح التلخيص ٢٩٠/٣ .
- ٥٩ - من شراح التلخيص ، واسم شرحه : الاطول ، وقد توفي سنة ٨٥١ هـ . البيان العربي ص : ٢٧٠ .
- ٦٠ - فن التشبيه : علي الجندي ٢٥/١ نقل عن : « شرح القسوسات الفيلائية » ص : ١٤٥ .
- ٦١ - دلائل الايجاز ص : ١٨١ ، ١٨٢ .
- ٦٢ - المرجع السابق ص : ٢٧٧ .
- ٦٣ - اسرار البلاغة ص : ١٤ .
- ٦٤ - راجع : فن التشبيه ٢٧/١ .
- ٦٥ - في : مواهب الفتاح في شرح تلخيص الفتاح - وهو أحد شروح التلخيص ، وقد توفي ابن يعقوب سنة ١١١٠ هـ - البلاغة تطور وتاريخ ص : ٢٥٧ .
- ٦٦ - الفتاح ص : ١٩٨ وبطية الايضاح ٨٠/٣ .
- ٦٧ - البلاغة التطبيقية ص : ١٥ .
- ٦٨ - القل السائر : ١٣٨/١ - الشجرة .
- ٦٩ - الطراز ٣٦٠/١ ، ٣٦١ .
- ٧٠ - خزائن الالب : ٥٢٢ ط بيروت ، وقد توفي العموي سنة ٨٣٧ هـ . الصيغ البدعي ص : ٢٩٠ .
- ٧١ - راجع : البلاغة التطبيقية ص : ٢٢١ وما بعدها .